



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس
الجامعة

ج01-01/س(05/17)/03- ق(0233)

اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية
القاهرة: الخميس 2017/5/4

-

القرار رقم 8158 د.غ.ع بتاريخ 2017/5/4

بشأن

دعم نضال الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي

دعم نضال الأسرى الفلسطينيين والعرب
في سجون الاحتلال الإسرائيلي

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد في دورة غير عادية يوم 2017/5/4 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، برئاسة السفير نذير العريايي المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة المجلس الوزاري، وبمشاركة السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء، لبحث قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي والذين يخوضون إضراباً عن الطعام منذ 17 أبريل/ نيسان 2017، بناءً على طلب دولة فلسطين والذي أيده كافة الدول العربية،

- وإذ يؤكد على جميع قرارات مجلس الجامعة السابقة بشأن قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وآخرها القرار رقم 676 د.ع (28) الصادر عن قمة عمان بتاريخ 2017/3/29،
- وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وبعد استماعه إلى كلمة رئاسة المجلس، ومعالي الأمين العام، والعرض الذي قدمه المندوب الدائم لدولة فلسطين،

يُقر

- 1- الدعم والتضامن الكامل مع الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، الذين يخوضون إضراباً مفتوحاً عن الطعام، ابتداءً من يوم 17 أبريل/ نيسان 2017، الذي يصادف يوم الأسير الفلسطيني من كل عام، وذلك كوسيلة نضالية من أجل تحقيق مطالبهم الإنسانية والسياسية العادلة، وعلى رأسها حقهم بالمعاملة كأسرى حرب وفقاً للقوانين الدولية، وإنهاء ظروف اعتقالهم وأوضاعهم المأساوية وغير الإنسانية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها حرمانهم من حقهم بالزيارة والتواصل مع ذويهم والإساءة إلى أسرهم، ووقف التمييز العنصري الممنهج ضدهم.
- 2- إدانة مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال آلاف الأسرى الفلسطينيين والعرب بما في ذلك الأطفال والنساء والقادة السياسيين والنواب المنتخبين، والمطالبة بإطلاق سراحهم على نحو فوري.
- 3- إدانة الممارسات التعسفية والانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى الفلسطينيين والعرب، وسياسة الاعتقال الإداري التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على نحو واسع ضد

- أبناء الشعب الفلسطيني، باعتبار كل ذلك يشكل انتهاكات صارخة لمبادئ القانون الدولي.
- 4- مطالبة المجتمع الدولي وحكومات وبرلمانات الدول، وكافة المؤسسات والهيئات الدولية المعنية، بتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والسياسية، وتدخلها الفوري والعاجل لإلزام حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بتطبيق القانون الدولي الإنساني، ومعاملة الأسرى والمعتقلين في سجونها وفق ما تنص عليه اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب.
- 5- التحذير من مغبة سياسة العقوبات الجماعية والفردية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتحميل حكومة الاحتلال الإسرائيلي، المسؤولية الكاملة عن حياة كافة الأسرى وخاصة أولئك الذين يخوضون إضراباً عن الطعام.
- 6- دعوة الأمم المتحدة، ومؤسساتها المتخصصة المعنية، إلى إرسال لجنة تحقيق دولية إلى سجون الاحتلال الإسرائيلي للاطلاع على الانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى، والتأكيد على ضرورة اضطلاع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة بإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بمسؤوليتها في تطبيق الاتفاقية، بما في ذلك ما يخص الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.
- 7- إدانة سياسة التحريض العنصري التي تقودها حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضد الأسرى وذويهم وأسر الشهداء الفلسطينيين، والإجراءات والسياسات العقابية الإسرائيلية التي تستهدف الصندوق القومي الفلسطيني المسؤول عن صرف مستحقات الأسرى وأسر الشهداء الفلسطينيين.
- 8- دعوة الدول العربية والإسلامية والمؤسسات والأفراد إلى دعم الصندوق العربي لدعم الأسرى الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية، والذي أقرته قمة الدوحة الدورة (24) بالقرار رقم 574 فقرة (19) بتاريخ 2013/3/26.
- 9- دعوة المجموعات العربية في المنظمات الدولية، ومجالس السفراء العرب لمتابعة تنفيذ هذا القرار.
- 10- دعوة الأمين العام إلى متابعة تنفيذ هذا القرار، ومواصلة جهوده الإقليمية والدولية في هذا الشأن، ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة العادية (148) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.
- 11- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات قضية وحقوق الأسرى الفلسطينيين والعرب، في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

(ق: رقم 8158 - د.غ.ع - ج2 - 2017/5/4)